الخليج الدولية للخدمات ش.م.ق
Gulf International Services QSC
للنشر الفوري

شركة الخليج الدولية للخدمات تحقق نمواً في إيراداتها بواقع 6% لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 وتسجل صافي أرباح يبلغ 54 مليون ريال قطري

- *المجموعة تحقق نمواً في إيراداتها مع اغتنام فرص جديدة وزيادة حصتها من السوق وتجديد عقود رئيسية في مختلف قطاعاتها*

- *أرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بواقع 359 مليون ريال قطري لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020*

- *المجموعة تواصل جهودها لتنظيم عملياتها من خلال مبادرات تحولية استراتيجية*

- *المجموعة تنفذ عدة مبادرات لترشيد التكاليف بهدف زيادة الأرباح ومعالجة الأثر الناتج عن الظروف الحالية على مستوى الاقتصاد الكلي*

- *عائد على السهم بواقع 0.029 ريال قطري لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020، مقارنة بعائد على السهم بلغ 0.016 ريال قطري لنفس الفترة من العام الماضي*

الدوحة، قطر • 12 أغسطس 2020 - أعلنت اليوم شركة الخليج الدولية للخدمات (يشار إليها بكلمة "المجموعة"، ورمزها في بورصة قطر: GISS)، إحدى أكبر مجموعات الشركات الخدمية في قطر ويشمل نطاق أعمالها خدمات الحفر لقطاع النفط والغاز والتأمين والنقل بالهليكوبتر وخدمات التموين، أعلنت عن تحقيق صافي أرباح بواقع 54 مليون ريال قطري لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020.

أداء أنشطة الأعمال

شهدت المجموعة خلال النصف الأول من عام 2020 تحسناً في أدائها كما يؤكده نمو الإيرادات وارتفاع صافي الهوامش.

وقد ارتفع صافي أرباح المجموعة ارتفاعاً كبيراً مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وواصل قطاع خدمات الطيران تعزيز أداءه المالي القوي وحقق إيرادات أفضل وسجل أرباحاً متميزة. وواصل قطاع التأمين جهوده المعنية بزيادة أقساط التأمين، ونجح في تجديد عقود إضافية خلال الربع الثاني من عام 2020 بأسعار أفضل. علاوة على ذلك، فقد تمت إضافة عملاء جدد إلى شريحة التأمين الطبي خلال الربع الثاني من عام 2020، ليواصل بذلك القطاع إحراز تقدم فيما يتعلق بزيادة حصته من السوق في شريحة التأمينات الطبية. كما أسهم تعافي الأسواق المالية وإعادة التخصيص الاستراتيجي للمحفظة الاستثمارية في انخفاض الخسائر بنسبة 172% مقارنة بالخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة التقييم والتي تم تكبدها خلال الربع الأول من عام 2020. ونجح أيضاً قطاع التموين في الفوز بعقود جديدة لتقديم خدمات التموين والقوى العاملة، فضلاً عن تحقيق مستويات إشغال أعلى في المخيمات.

وتأثر التقدم الذي حققه قطاع الحفر بتراجع معدلات تشغيل منصات الحفر، الأمر الذي أثر بصورة أساسية على أداء القطاع خلال الربع الثاني من عام 2020، وهو ما عوضه بدء أعمال مشروع توسعة حقل الشمال، حيث بدأت بالفعل أول منصة حفر عملياتها في أواخر شهر مارس 2020، وأسهمت في تحقيق إيرادات إضافية للقطاع.

وفي تعليق له على الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة للنصف الأول من عام 2020، أشار **الشيخ خالد بن خليفة آل ثاني، رئيس مجلس إدارة الشركة**، قائلاً: *"برغم التحديات التي نشهدها على مستوى الاقتصاد الكلي في ظل انتشار جائحة كورونا والتدهور الحالي في أسواق النفط، إلا أن المجموعة قد واصلت مسيرتها نحو إعادة تنظيم قطاعاتها من خلال التركيز على تحقيق أعلى مستويات التشغيل لأصولها والالتزام*

بزيادة حصتها من السوق وترشيد تكاليف التشغيل من أجل بناء أسس قوية لتنمية إيراداتها وأرباحها. وقد ساعدت هذه الاستراتيجية جميع القطاعات على أن تسهم في أداء المجموعة، وهو ما أثمر بالفعل عن الارتقاء بأدائها المالي. وفي خطوة للحد من انتشار جائحة كورونا وضمان استقرار مستوى عملياتنا، فقد اتخذت شركاتنا عدة تدابير لضمان سلامة موظفينا واستمرارية الأعمال. وستواصل أيضاً شركات المجموعة سعيها الحثيث للمحافظة على حصتها من السوق مع التركيز على تحقيق النمو، وستتبع باستمرار المعايير الصناعية المعنية بالقدرة التنافسية من حيث التكاليف، وهو ما قد يسهم مستقبلاً في زيادة أرباحها والقيمة المضافة للمساهمين".

الأداء المالي

ارتفعت إيرادات المجموعة لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 بنسبة 6% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، لتصل إلى 1.6 مليار ريال قطري، الأمر الذي يُعزى إلى النمو القوي الذي حققته جميع قطاعات المجموعة، باستثناء قطاع الحفر.

وقد حققت المجموعة أرباحاً قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك بواقع 359 مليون ريال قطري لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020. وبلغ صافي أرباحها 54 مليون ريال قطري لنفس الفترة، بزيادة تبلغ نسبتها 84% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وتجدر الإشارة إلى أن صافي الأرباح ما زال يؤكد بأن جميع قطاعات المجموعة تحقق نمواً. وأبدى قطاع خدمات الطيران أداءً مالياً وتشغيلياً قوياً بفضل الاستراتيجية المعنية بزيادة الأسواق. وعلى نحو مماثل، فقد تعافى قطاع الحفر على نحو متوسط بفضل ترشيد التكاليف التشغيلية، بما في ذلك المصروفات العامة والإدارية. وبرغم ذلك، فقد أثر انخفاض معدلات تشغيل منصات الحفر تأثيراً كبيراً على إيرادات القطاع، وهو ما يعود إلى القيود المفروضة على السفر تحسباً لانتشار جائحة فيروس كورونا والتي أثرت على عملية إعادة أطقم العمل إلى قطر، الأمر الذي أسفر عن تراجع الإيرادات مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وارتفعت الأرباح التشغيلية بنسبة 41%، لتصل إلى 193 مليون ريال قطري للنصف الأول من عام 2020 مقارنة بأرباح تشغيلية بلغت 137 مليون ريال قطري لنفس الفترة من العام الماضي. ويُعزى هذا الارتفاع بصورة أساسية إلى زيادة الإيرادات مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وانخفضت تكاليف التمويل بنسبة 21% لتصل إلى 98 مليون ريال قطري للنصف الأول من عام 2020، مقارنة بمبلغ 125 مليون ريال قطري للنصف الأول من عام 2019 نتيجة تراجع أسعار الفائدة.

وتراجعت إيرادات الربع الثاني من عام 2020 بنسبة 13% مقارنة بالربع الأول من نفس العام، ما يعود بصورة أساسية إلى الظروف المناوئة على مستوى الاقتصاد الكلي في ظل فرض إجراءات الإغلاق بسبب فيروس كورونا، الأمر الذي أسفر عن تراجع مستوى الأنشطة الاقتصادية. وانخفضت إيرادات قطاع الحفر بنسبة 20% مقارنة بالربع الأول من عام 2020، الأمر الذي يُعزى بصورة أساسية إلى تراجع معدلات تشغيل منصات الحفر. ومن ناحية أخرى، فقد شهد قطاع خدمات الطيران تراجعاً في إيراداته بنسبة 16%، وذلك نتيجة انخفاض عدد ساعات الطيران، إلا أنه قد لوحظ تحسناً على مستوى أنشطة الطيران خلال شهر يونيو. وتراجعت إيرادات قطاع التموين بنسبة 19% نتيجة انخفاض عدد الوجبات المقدمة في معظم المواقع بسبب إجراءات الإغلاق والقيود المفروضة من قِبَل الحكومة للحد من انتشار الجائحة. وأبدت إيرادات قطاع التأمين نمواً بفضل الاستراتيجية القوية المعنية بالتنمية والتي تهدف إلى زيادة الحصة من السوق.

وارتفع صافي أرباح الربع الثاني من عام 2020 بنسبة 420% مقارنة بالربع الأول من نفس العام، وذلك بفضل الانخفاض الكبير في الخسائر مقارنة بالخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة التقييم والتي تكبدتها المحفظة الاستثمارية للمجموعة خلال الربع الأول من عام 2020، وذلك بفضل تحسن أداء الأسواق المالية خلال الربع الثاني من عام 2020، حيث سجلت المحفظة الاستثمارية للربع الثاني من عام 2020 مكسباً غير محقق لإعادة تقييم بواقع 38 مليون ريال قطري مقارنة بخسارة غير محققة لإعادة تقييم بواقع 53 مليون ريال قطري للربع الأول من عام 2020.

وازداد إجمالي أصول المجموعة بنسبة 1% خلال هذه الفترة ليصل إلى 11 مليار ريال قطري كما في 30 يونيو 2020، مقارنة بإجماليها كما في 31 ديسمبر 2019. وفيما يتعلق بالسيولة، فقد سجلت الشركة أرصدة نقدية، بما في ذلك الاستثمارات قصيرة الأجل، تصل إلى 891 مليون ريال قطري، بانخفاض تبلغ نسبته 2% مقارنة بمستواها المسجل في 31 ديسمبر 2019. وبلغ إجمالي الدين على مستوى المجموعة 4.7 مليار ريال قطري كما في 30 يونيو 2020.

إعادة هيكلة وإعادة تمويل الدين

في ظل حالة عدم اليقين الحالية الناشئة عن التراجع غير المتوقع للأنشطة التشغيلية في قطاع النفط والغاز بسبب انتشار جائحة فيروس كورونا، فقد قررت إدارة الشركة تأجيل كل الإجراءات الخاصة بالعملية المقترحة لإعادة هيكلة وإعادة تمويل الدين بصورة مؤقتة إلى أواخر العام.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا القرار قد اتخذ بعد عدة مناقشات داخلية لاعتماد نهج أكثر حصافة ومحافظة فيما يتعلق بأنشطة الأعمال، وبما يتيح للإدارة إمكانية إعادة صياغة وقياس آثار العوامل الخارجية الصعبة في الوقت الراهن على أنشطة أعمالها. ومما لا شك فيه أن هذه التدابير ستتيح للإدارة الفرصة لتحقيق المزيد من التيقن مع توافر رؤية مستقرة للسوق، وذلك فيما يتعلق بالمديونية وهيكل السداد.

التدابير المُتخذة والآثار في ظل جائحة كورونا

اتخذت المجموعة عدة تدابير للحد من انتشار جائحة فيروس كورونا لضمان صحة وسلامة موظفيها واستمرار أنشطة الأعمال. وتراقب الإدارة باستمرار الأوضاع في كل كيان تشغيلي بالتزام وتفان كبير لضمان السلامة واستمرارية الأعمال.

التدابير الخاصة بترشيد الإنفاق التشغيلي والرأسمالي

اتخذت شركات المجموعة بصورة استباقية عدة تدابير بشأن ترشيد التكاليف في ظل التحديات الحالية على مستوى الاقتصاد الكلي، وذلك للتخفيف من حدة المخاطر التشغيلية ومخاطر أنشطة الأعمال وتحقيق أرباح. كما أعيد تقييم برامج الإنفاق الرأسمالي على مستوى شركات المجموعة بعناية، وتم إلغاء العديد من متطلبات الإنفاق أو تأجيلها إلى الأعوام المقبلة من أجل تعزيز الوضع العام للسيولة لدى المجموعة والمحافظة عليه.

أبرز الملامح التشغيلية حسب القطاع

قطاع الحفر: انخفض صافي خسائر[1] قطاع الحفر للنصف الأول من عام 2020 انخفاضاً طفيفاً تبلغ نسبته 3% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، الأمر الذي يُعزى إلى الوفورات التي تحققت على مستوى التكاليف التشغيلية المباشرة وتراجع تكاليف التمويل. وبرغم ذلك، فقد انخفضت إيرادات القطاع للنصف الأول من عام 2020 بنسبة 11% مقارنة بالنصف الأول من عام 2019 لتصل إلى 522 مليون ريال قطري.

وتأثر أداء الإيرادات بصورة أساسية بالتراجع العام في معدلات تشغيل منصات الحفر، حيث انخفضت إيرادات منصات الحفر البرية بنسبة 29% والبحرية بنسبة 4%. وقد عوضت هذا الانخفاض جزئياً الإيرادات الإضافية من المشروع المشترك "جلف درل"، حيث بدأت بالفعل أول منصة حفر من بين ست منصات عملياتها اعتباراً من 29 مارس 2020.

ومع ذلك، فقد نجح القطاع في تحقيق الكفاءة من حيث التكاليف في ظل تراجع تكاليفه التشغيلية وتنفيذ العديد من المبادرات المعنية بترشيد التكاليف خلال العامين الماضيين، دون أن يأتي ذلك على حساب السلامة وجودة الأداء والكفاءة التشغيلية. وانخفض إجمالي التكاليف المباشرة للنصف الأول من عام 2020 بواقع 29 مليون ريال قطري مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. كما استفاد القطاع أيضاً من تراجع أسعار الفائدة، حيث انخفض إجمالي تكاليفه التمويلية خلال النصف الأول من عام 2020 بواقع 19 مليون ريال قطري مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وتهدف شركة الخليج العالمية للحفر إلى الاستمرار في تقديم أعلى مستويات الخدمة وتعزيز عملية تقييم التكاليف التشغيلية وترشيدها بما يدعم تحقيق الأرباح. ولا شك أنه ستتوافر فرصاً كبيرة للنمو مع إطلاق مشروع توسعة حقل الشمال، حيث أسند إلى المشروع المشترك لشركة الخليج العالمية للحفر عقوداً لتوفير ست منصات حفر بحرية، وبدأت بالفعل منصة الحفر البحرية "جلف درل لوثاندا" عملياتها اعتباراً من 29 مارس 2020، فيما ستبدأ باقي منصات الحفر عملياتها على مراحل مختلفة خلال هذا العام والعام القادم.

علاوة على ذلك، فإن شركة الخليج العالمية للحفر تهيئ نفسها حالياً لاغتنام فرص محلية ودولية أخرى، الأمر الذي لن يعزز فقط من إجمالي معدلات تشغيل الأصول والتدفقات النقدية فحسب، بل سيوفر أيضاً سبلاً للتنويع. وبرغم ذلك، فإن استراتيجية التوسع الدولي يمكن أن تتأثر بعمليات التأجيل بسبب الوضع العام الحالي في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا وتراجع أسعار النفط.

قطاع خدمات الطيران: حقق قطاع خدمات الطيران إيرادات تبلغ 340 مليون ريال قطري لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020، بزيادة تبلغ نسبتها 16% مقارنة بالنصف الأول من عام 2019. وقد أثمر نمو الإيرادات عن زيادة صافي أرباح[2] القطاع ليصل إلى 362 مليون ريال قطري، مقارنة بصافي أرباح بلغ 72 مليون ريال قطري لنفس الفترة من العام الماضي.

وقد دعم هذا النمو الكبير في الأرباح تسجيل مكسب استثنائي على مستوى رأس المال غير النقدي بواقع 268 مليون ريال قطري، وذلك بفضل نقل ملكية قطعة أرض ومبنى من شركة هليكوبتر الخليج إلى شركة الخليج الدولية للخدمات في شكل توزيع أرباح بصورة عينية. وبرغم ذلك، فقد تم استبعاد هذه العملية على مستوى المجموعة في إطار استبعاد العمليات المتبادلة بين شركات المجموعة. وبلغ صافي أرباح

[1] أرباح/خسائر القطاع تم تسجيلها قبل احتساب الضرائب.
[2] أرباح/خسائر القطاع تم تسجيلها قبل احتساب الضرائب.

القطاع، بعد استبعاد المكسب الرأسمالي، ما يصل إلى 95 مليون ريال قطري، أي بزيادة تبلغ نسبتها 31% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

واستمر القطاع في المحافظة على مركزه الريادي في السوق المحلية، حيث تبلغ حصته 100% من هذه السوق، فيما يدير عمليات دولية في أوروبا وأفريقيا وآسيا، حيث يصل عدد أسطوله من الطائرات إلى 55 طائرة هليكوبتر. وارتفعت إيرادات القطاع مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وهو ما يعود بصورة أساسية إلى مراجعة أسعار العقود بدءاً من هذا العام، كذلك إضافة طائرة جديدة إلى عمليات النفط والغاز في قطر. كما ارتفعت الإيرادات من العمليات الدولية بنسبة 25٪ مقارنة بالنصف الأول من عام 2019 في ظل تحسن الأداء التشغيلي للشركة التابعة التركية والدخول إلى مناطق جديدة، حيث تم إبرام عقود قصيرة الأجل جديدة في أنغولا وسلطنة عُمان ودولة جنوب أفريقيا. إضافة إلى ذلك، فقد استمر القطاع في توسعة نطاق أنشطته في مجال الصيانة والإصلاح، حيث فاز بعقد جديد في دولة الكويت خلال النصف الثاني من هذا العام، الأمر الذي أثمر عن زيادة إيراداته. وبرغم ذلك، فإن إجمالي النتائج قد تأثر بانخفاض عدد ساعات الطيران على مستوى العمليات المحلية والدولية بصورة أساسية في شهري أبريل ومايو بسبب جائحة فيروس كورونا، إلا أنها تحسنت خلال شهر يونيو.

وسيستمر قطاع خدمات الطيران في التركيز على الأسواق الدولية الرئيسية التي توفر فرصاً لخدمات الطيران بقطاع النفط والغاز. بالإضافة إلى ذلك، فإن استحواذ القطاع على حصة تبلغ 49% من شركة "ايرأوشن ماروك" في عام 2019 سيحفز النمو بصورة أكبر، حيث يجري حالياً استكشاف فرص في المغرب وغرب أفريقيا وجنوب أوروبا.

قطاع التأمين: ارتفعت إيرادات قطاع التأمين لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020 ارتفاعاً كبيراً تبلغ نسبته 23% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، لتصل إلى 470 مليون ريال قطري. وقد نمت إيرادات القطاع نمواً كبيراً في ظل تجديد "وثائق التأمين" بنجاح، بالإضافة إلى التسعير بشروط أفضل مع كل العملاء الرئيسيين ضمن شريحة التأمين الطبي، الأمر الذي وفر ضماناً لاستمرار تدفقات الإيرادات على مدار العام. علاوة على ذلك، فقد تمكن القطاع من إضافة عملاء جدد إلى شريحة التأمينات الطبية.

وارتفع صافي أرباح[1] القطاع بنسبة 7% مقارنة بالنصف الأول من عام 2019، ليصل إلى 12 مليون ريال قطري لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2020. وقد تأثر صافي أرباح القطاع بصورة أساسية بالتحركات السوقية السلبية غير المحققة في المحفظة الاستثمارية خلال الربع الأول من عام 2020 نتيجة التقلبات الحالية التي تشهدها الأسواق في ظل انتشار جائحة فيروس كورونا. وبرغم ذلك، وخلال الربع الثاني من عام 2020، أبدت المحفظة الاستثمارية اتجاهاً إيجابياً في ظل التعافي الكبير الذي شهدته الأسواق المالية وإجراء عملية إعادة تخصيص استراتيجية للمحفظة، ما أثمر عن حركة إيجابية تبلغ نسبتها 172% مقارنة بالخسائر السوقية غير المحققة التي تم تكبدها خلال الربع الأول من عام 2020. علاوة على ذلك، فقد دعم نمو الأرباح انخفاض صافي المطالبات بنسبة 37% مقارنة بالنصف الأول من عام 2019. ويعود انخفاض المطالبات إلى فرض إجراءات الإغلاق بسبب فيروس كورونا، حيث انخفض عدد الاستشارات التي يقدمها الأطباء والإجراءات الطبية، وهو ما أثمر عن انخفاض عدد المطالبات التأمينية الطبية.

وسيواصل قطاع التأمين جهوده لزيادة حصته من السوق وإعادة تسعير عقوده الحالية في شريحة التأمين الطبي وإدارة المطالبات على نحو أفضل والعمل على خفض مستوى المطالبات من أجل زيادة إجمالي أرباحه. وسيستمر في مساعيه للاستفادة من الفرص المتاحة في سوق إعادة التأمين الصعبة، مع توقعات بزيادة معدلات الأقساط لأنشطة الأعمال المحلية والدولية، هذا فضلاً عن تعزيز حدود وقدرات الاتفاقيات والاتفاقيات التناسبية البديلة.

قطاع التموين: شهدت إيرادات قطاع التموين التابع للمجموعة للنصف الأول من عام 2020 ارتفاعاً بنسبة 9% مقارنة بالنصف الأول من عام 2019 لتصل إلى 227 مليون ريال قطري في ظل التوسع الناجح في توفير خدمات التموين والقوى العاملة للقطاعات الصناعية وارتفاع مستويات إشغال المخيمات في مسيعيد ودخان.

ومن ناحية أخرى، فقد بلغ صافي أرباح[3] القطاع 5 ملايين ريال قطري للنصف الأول من عام 2020، مقارنة بصافي أرباح بلغ 4 ملايين ريال قطري لنفس الفترة من العام السابق، وهو ما يُعزى بصورة أساسية إلى تراجع الهوامش بسبب ارتفاع التكاليف المباشرة.

وبالتطلع إلى المستقبل، فإن قطاع التموين سيركز على تنمية محافظ الأعمال الحالية، حيث أن الأسواق قد أصبحت مؤخراً غاية في الصعوبة نتيجة ازدياد المنافسة. وتتمثل عوامل النمو الرئيسية لقطاع التموين في زيادة حصته من السوق والاستمرار في تعزيز الكفاءة من حيث التكاليف، الأمر الذي سيتيح له إمكانية تحقيق وضع أفضل بالسوق بما يدعم مركزه المالي. ومن المتوقع أن تنمو سوق خدمات التموين في قطر بمعدل إيجابي حتى عام 2024، الأمر الذي يرتبط بشكل أساسي بمشروع توسعة حقل الشمال واستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 في قطر، إذ من المتوقع أن تنمو الأحجام. وبذلك سيزداد الطلب على خدمات التموين والإقامة في قطاع الضيافة، حيث تتمتع أمواج بوضع جيد يؤهلها لاغتنام هذه الفرص.

[3] أرباح/خسائر القطاع تم تسجيلها قبل احتساب الضرائب.

مؤتمر هاتفي لمناقشة الأداء المالي والتشغيلي للشركة

تستضيف شركة الخليج الدولية للخدمات مؤتمراً هاتفياً يدعى إليه المستثمرين لمناقشة أرباح الشركة ونتائجها والآفاق المستقبلية على مستوى أنشطة الأعمال ومسائل أخرى، وذلك يوم الاثنين الموافق 17 أغسطس 2020 في تمام الساعة 01:30 ظهراً بتوقيت الدوحة. وسوف يتم نشر العرض التقديمي الخاص بعلاقات المستثمرين، الذي سيصاحب المؤتمر، على صفحة المطبوعات ضمن الموقع الإلكتروني للشركة.

-انتهى-

نبذة حول شركة الخليج الدولية للخدمات

تأسست شركة الخليج الدولية للخدمات، وهي شركة مساهمة عامة قطرية مدرجة ببورصة قطر، في 12 فبراير 2008 وفقاً لأحكام نظامها الأساسي وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 5 لسنة 2002 خاصة المادة (68) منه، ثم قامت الشركة بتوفيق أوضاعها وأحكام النظام الأساسي لها وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم 11 لسنة 2015 وبما يتوافق مع خصوصية تأسيسها.

ومن خلال شركات المجموعة، تعمل الخليج الدولية للخدمات في أربعة قطاعات متميزة، وهي خدمات التأمين وإعادة التأمين والحفر والخدمات ذات الصلة وخدمات النقل بالهليكوبتر وخدمات التموين. تقدم قطر للبترول، المساهم الأكبر، جميع وظائف المكتب الرئيسي للشركة من خلال اتفاقية شاملة للخدمات، وتُدار عمليات الشركات التابعة بصورة مُستقلة من قِبَل مجالس إدارة الشركات المعنية والإدارة العليا لكل منها.

للحصول على المزيد من المعلومات حول هذا البيان الصحفي، يرجى التواصل من خلال عنوان البريد الإلكتروني: gis@qp.com.qa أو زيارة الموقع الإلكتروني للشركة: www.gis.com.qa

بيان إخلاء المسؤولية

تندرج الشركات التي تمتلك فيها شركة الخليج الدولية للخدمات ش.م.ع.ق. استثمارات مباشرة أو غير مباشرة ضمن الشركات ذات الكيانات المُستقلة. في هذا البيان الصحفي، يُشار أحياناً إلى شركة الخليج الدولية للخدمات بعبارة "الخليج الدولية للخدمات" أو كلمة "المجموعة".

قد يحتوي هذا الإصدار الصحفي على بيانات تطلعية بشأن الأوضاع المالية ونتائج العمليات والأعمال التي تديرها الخليج الدولية للخدمات. وتُعد جميع البيانات، باستثناء بيانات الحقائق التاريخية، بيانات تطلعية تتضمن تقديرات مستقبلية تستند إلى افتراضات وتوقعات في الحاضر، وتنطوي على مخاطر معلومة ومجهولة وشكوك، ما قد يؤدي إلى حدوث اختلاف مادي بين النتائج الفعلية أو الأداء العملي والتشغيلي أو الأحداث التي تؤثر على المجموعة وبين تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من هذه البيانات التطلعية.

ويرتبط تحقق هذه البيانات التطلعية بعدة عوامل، منها: (أ) تذبذب أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي (ب) تغير الطلب وظروف الأسواق فيما يتعلق الخدمات المجموعة (ج) فقدان الحصة من السوق وشدة المنافسة داخل القطاع (د) المخاطر البيئية والكوارث الطبيعية (هـ) تغير الظروف التشريعية والمالية والتنظيمية (و) تغير ظروف الأسواق المالية والاقتصادية (ز) المخاطر السياسية. وبالتالي، قد تختلف النتائج اختلافاً جوهرياً عن تلك المُعلنة أو التي قد تستنتج من البيانات التطلعية الواردة. والبيانات الواردة في هذا الإصدار الصحفي تهدف إلى استعراض نظرات تطلعية في تاريخ هذه الوثيقة المشار إليه في صفحة الغلاف.

لا تتحمل شركة الخليج الدولية للخدمات ومديريها وموظفيها ومسؤوليها ومستشاريها ووكلائها أي مسؤولية بأي شكل من الأشكال عن أية تكاليف أو خسائر أو آثار ضارة أخرى قد تنشأ عن استخدام أو اعتماد أي جهة على أي بيان تطلعي و/أو مادة أخرى وردت هنا. ولا تعتبر الخليج الدولية للخدمات وشركاتها التابعة ومشاريعها المشتركة وشركاتها الشقيقة مُلزمة بأي حال من الأحوال بتحديث أو نشر تعديلات أدخلت على أي بيان تطلعي أو مادة أخرى وردت هنا ويُعرف أو لا يُعرف أنها قد تغيرت، أو أنها غير دقيقة نتيجة لورود معلومات جديدة أو أحداث مستقبلية، أو أي سبب آخر. كما لا تضمن الخليج الدولية للخدمات دقة البيانات التاريخية الواردة هنا.

ملاحظات عامة

تتبع السنة المحاسبية لشركة الخليج الدولية للخدمات التقويم الميلادي. ولا يتم إدخال أية تعديلات على السنوات الكبيسة. وحيثما ينطبق ذلك، فإن جميع القيم تشير إلى حصة الخليج الدولية للخدمات، ويتم التعبير عنها بملايين الريالات القطرية، وتجبر النسب المئوية إلى كسر عشري واحد. ويتم التعبير عنها بالمليارات/ ملايين الريالات القطري. كما أن كل القيم الأخرى تجبر إلى أقرب عدد صحيح. وتستند القيم المُعبر عنها بالدولار الأمريكي إلى السعر التالي: دولار أمريكي واحد = 3.64 ريال قطري.

تعاريف

•Cash Realisation Ratio: نسبة التحقق النقدي، التدفق النقدي من العمليات /صافي الربح x 100 • Debt to Equity: نسبة الدين إلى حقوق المساهمين، (الدين الحالي + الدين طويل الأجل)/ حقوق المساهمين x 100 • Dividend Yield: عائد أرباح الأسهم، إجمالي أرباح الأسهم النقدية / القيمة السوقية عند الإغلاق 100x • Energy (Insurance): يشير إلى أعمال الطاقة والمصانع والإنشاءات والشؤون البحرية والدفاع المدني وغيرها من أعمال • EBITDA: الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (صافي الربح + الفوائد المدينة + الإهلاك + الاستهلاك) • EPS: الربح لكل سهم (صافي الربح / عدد الأسهم العادية المستحقة السداد في نهاية العام) • Free Cash Flow: التدفق النقدي الحر، التدفقات النقدية من العمليات – إجمالي الإنفاق الرأسمالي • IBNR: حدثت ولم تتم الإشارة إليها (يشير إلى المطالبات المترتبة التي لم تتم الإشارة إليها في تاريخ بيان المركز المالي) • Interest Cover: تغطية الفوائد (الأرباح قبل مصاريف الفوائد + الضرائب) / مصاريف الفوائد • Net Debt: صافي الدين، الديون الحالية + الديون طويلة الأجل - النقد وأرصدة بنكية • Payout Ratio: نسبة توزيع الأرباح، إجمالي أرباح الأسهم النقدية/صافي الأرباح x 100 • P/E: نسبة السعر إلى الأرباح (القيمة السوقية عند الإغلاق / صافي الأرباح) • ROA: العائد على الأصول [الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك / مجموع الأصول × 100] • ROCE: العائد على رأس المال العامل [صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / (مجموع الموجودات - المطلوبات المتداولة) × 100] • ROE: العائد على حقوق المساهمين [صافي الربح / حقوق المساهمين × 100] • Utilisation (rigs): عدد الأيام بموجب العقد/ (عدد الأيام المتاحة – أيام الصيانة) x 100.